مجلس الشورى يبدأ مناقشة مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر

التأكيد على ضرورة المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفقر

صنعاء/سبأ:

عقد مجلس الشورى أمس أولى جلسات اجتماعه الحادي عشر من دورة انعقاده السنوية الأولى للعام الجاري 2009، برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني، وذلك لمناقشة موضوع مساهمة منظمات المجتمع المدني في التخفيف من الفقر.

وفي جلسة أمس قدمت لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة والمجتمع المدني تقريرها حول الموضوع، الذي قام بقراءته رئيس اللجنة محمد محمد الطيب، ونائب رئيس اللجنة يحيى الحباري، ومقرر اللجنة إبراهيم صعيدي وعضوا اللجنة يحيى الكحلاني ومنى باشراحيل.

واستهدف التقرير التعريف بمشكلة الفقر في اليمن، من حيث حجم ظاهرة الفقر وأسبابها وتأثيرها العميق على المجتمع، والتعريف بمنظمات المجتمع المدني من حيث الأهمية والأدوار والإيجابيات، وكذا التعرف على الإمكانيات المتاحة لدور تلك المنظمات في مواجهة ظاهرة الفقر، وما يتعين عمله لتشجيعها وتحفيز أدوارها في التصدي لظاهرة الفقر.

وتناول التقرير في هذا السياق جملة من المفاهيم والمصطلحات التي تحيط بظاهرة الفقر ، والتي تشمل مقاييس الفقر ، ومؤشراته.

يُعَرِّف التقريرُ الفقرَ بأنه أحد وجوه الحرمان من الخيارات والفرص في العيش حياة محتملة ومقبولة، وذلك استناداً إلى ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر للحرمان من حياة طويلة بصحة جيدة، ومؤشر تعليمي معرفي يتمثل في نسبة الأمية، والثالث يقيس درجة الحرمان من مستوى معيشي لائق بدرجة الوصول إلى الموارد اللازمة.

وأشاد التقرير بالجهود المبذولة للتخفيف من الفقر، حيث انخفض مؤشر الفقر من 4ر41 بالمائة عام 2000 إلى 7ر34 بالمائة عام 2005م، لكنه عزا بقاء عدد الفقراء عند مستوى سبعة ملايين شخص، إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني السنوي المقدرة بـ3 بالمائة.

وتناول التقرير منظمات المجتمع المدني والمشاركين فيها، واستعرض المنافع والنتائج المرجوة من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى ما تملكه منظمات المجتمع المدني من معارف كبيرة يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية المستدامة والاضطلاع بدور أساسي في المساهمة في تيسير عمل قطاعي التنمية الزراعية والريفية.

وتطرق التقرير إلى مفهوم المجتمع المدني كونه يشير إلى الطبيعة المدنية التي تميز الدولة والمجتمع ، وفي نفس الوقت يشير إلى دولة المؤسسات ذات الإطار التعاقدي الذي يمنح الأفراد كياناً مستقلاً ويعبر عن مجتمع يقوم على سيادة الشعب وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة.

وعدّدَ التقريرُ خصائص وسمات منظمات المجتمع المدني ، في كونها غير حكومية وطوعية وغير إرثية، وغير هادفة للربح، وتعتمد على ممارسة الديمقراطية، وتمارس مهام تحديثية في المجتمع، وتؤمن وتدعو للقبول بالتعدد والاختلاف والحوار والتسامح.. موضحاً أهداف هذه المنظمات، ومستعرضاً واقعها في اليمن.

كما أوضح حجم إسهاماتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا على صعيد التخفيف من الفقر.

وبين التقرير جملة من المتطلبات الهادفة إلى الارتقاء بدور منظمات المجتمع المدني وتعزيز الشراكة معها والقضاء على الصعوبات والتحديات التي تواجه دور ونشاط هذه المنظمات، مستعرضاً نموذجين ناجحين لمنظمات المجتمع المدني هما مؤسسة الصالح التنموية، وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية.

وتطرق التقرير إلى التأثير السلبي للفقر على نمو وازدهار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتناول الجهد الدولي الهادف إلى التخفيف من الفقر، في إطار ما يعرف بأهداف الألفية والتي تشمل القضاء على الفقر المدقع وتعميم التعليم الابتدائي ، والمساواة بين الجنسين وتخفيض معدلات وفيات الأطفال ، وتحسين الصحة عند الولادة، وكفالة الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وخلص التقرير إلى جملة من التوصيات التي أكد من خلالها ضرورة المشاركة الفعالة من قبل منظمات المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفقر، وإنجاز دراسة خاصة بالمجتمع المدني تتمحور حول آلية استنهاض دوره.

كما أوصى بترسيخ مبدأ المشاركة الفعلية لمنظمات المجتمع المدني في وضع الخطط مع صانعي القرار، وبإيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين المنظمات والجهات الرسمية ذات العلاقة.

وأوصى التقرير أيضاً بإعادة النظر في القوانين الموجودة بحيث تنص على تخصيص نسب من العائدات الزكوية لتصرف على الفقراء بنظر الجمعيات الخيرية، وتشجيع قيام الصناديق الممولة لأغراض الإقراض للفقراء وإعطاء منظمات المجتمع المدني أولوية في الاقتراض.

وتحدث أمام مجلس الشورى وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي الذي أوضح جهود الحكومة في القضاء على الفقر، والتي تأتي في سياق الرؤية الإستراتيجية لليمن 2025، المستوعبة لأهداف الألفية، والهادفة إلى انتقال اليمن إلى مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية بتنوع اقتصادي وتطور اجتماعي ومعرفي وثقافي وسياسي.

لكنه أشار إلى أن اليمن وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته خلال العقدين الماضيين في العديد من المجالات التي شملتها أهداف الألفية لا تزال في المرتبة 153 بين 177دولة بحسب مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وحدد العباسي في الورقة التي قدمها إلى المجلس المسارات الرئيسة للحد من الفقر ومعالجة أسبابه والمتمثلة في تنمية القدرات البشرية، وأولوية المشاريع الاستثمارية، وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي.ا وسيواصل المجلس مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر جلسة أمس وزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد محمد الكحلاني، ووكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل علي صالح عبد الله، ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي حافظ معياد، والمدير التنفيذي لبنك الأمل محمد صالح اللاعي، ومدير عام المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر أحمد محمد الزمزمي، ومدير عام البرنامج الوطني للأسر المنتجة صالح حميد البعداني، ومدير عام جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية الدكتور محمد القباطي، والمدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين عبد الله أحمد الهمداني والأستاذ بكلية التربية بجامعة صنعاء الدكتور بدر سعيد الأغبري.

في اجتماع تقييم المراجعة النصف مرحلية بين الحكومة واليونيسيف

حمد : وزارة الشؤون الاجتماعية تعد حاليا إستراتيجية للحماية الاجتماعية

راصع : إصدار تشريع يحدد سن الزواج بـ 17 عاما سيسهم في التقليل من الوفيات

ممثل اليونيسيف : اليمن حقق نجاحات في مجال حقوق الطفل

صنعاء / سبأ:

أكدت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتور امة الرزاق حُمد أهمية تقييم البرامج التي تنفذها منظمة اليونيسيف في مجال الطفولة في اليمن.

وأشارت الوزيرة في اجتماع تقييم المراجعة النصف مرحلية للأعوام 2007م- 2011م بين الحكومة اليمنية وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في مجال الطفولة الذي عقد بصنعاء أمس تحت شعار معا من اجل الأطفال إلى ما تم انجازه من أنشطة منذ دشن برنامج التقييم في عام 2006م الهادف إلى المساهمة في تحقيق أهداف الألفية بحلول العام 2015م.. مشيدة ببرنامج التعاون بين الحكومة اليمنية ومنظمة اليونيسيف في مجالات الصحة، التعليم، الحماية الاجتماعية، قضاء الأحداث والرعاية اللاحقة ، مكافحة تهريب الأطفال التي تتم بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الفنية اليمنية السعودية و مكتبي اليونيسيف في الدولتين.. موضحة في الوقت نفسه أن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تعد حاليا إستراتيجية خاصة بالحماية الاجتماعية، وستمثل دليلا في إعداد البرامج الخاصة بحماية ووقاية الأطفال خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية التي سيكون الأطفال والنساء الأكثر تأثرا بها.

فيما تطرق وزير الصحة والسكان د / عبد الكريم راصع إلى الأنشطة التي نفذتها وزارة الصحة في مجال تحسين الخدمات الصحية وخفض نسبة الوفيات بين النساء والأطفال حديثي الولادة والرضع. . موضحا أن الفترة الماضية شهدت تحصين سبعة عشر مليونا من النساء والأطفال ضد أمراض الكزاز وشلل الأطفال والحصبة، كما أعلنت اليمن خالية من شلل الأطفال، فضلا عن خفض إصابات مرض الملاريا من تسعمائة ألف حالة إلى ستة وخمسين ألف حالة.

ولفت إلى أن إصدار تشريع يحدد سن الزواج بـ 17 سنة سيسهم في التقليل في وفيات الأمهات إلى 50 بالمائة.

وأكد وزير الصحة أن هناك برامج تنفذ للقضاء على الايدز والسل والملاريا والتخفيف من سوء التغذية التي يعاني منها الأطفال تتم بالتعاون مع الداعمين و الشركاء.

كما تناول ممثل منظمة اليونيسيف في اليمن عبدو كريم ادجيبادي النجاحات التي حققتها اليمن في مجال حقوق الطفل، في إطار برنامج بقاء ونمو صغار الأطفال، وبرنامج التعليم الأساسي والإنصاف الذي يستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحيث تصل 80 بالمائة عام 2011م.

ودعا الجهات المعنية بالطفولة إلى إعداد إستراتيجيات وبرامج تراعي احتياجات الأطفال والنساء، كون الأطفال يشكلون نصف سكان اليمن .

وقدمت في الاجتماع الذي رأس جلساته وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف عروض باور بوينت تناولت نماذج للمراجعة النصف حلية لبرنامج التعاون بين الحكومة اليمنية ومنظمة اليونيسيف للفترة 2007 – 2011م في مجالات برنامج بقاء ونماء الأطفال ، والتعليم الأساسي والأنصاف الاجتماعي، وبرنامج حماية الطفل والوقاية من الايدز، و برنامج السياسات الاجتماعية والتخطيط والمتابعة والمراقبة.

د. امة الرزاق حمد

وقد أثريت تلك البرامج بالنقاشات والآراء والملاحظات من الجانب الحكومي والمجتمع المدني وأعضاء برلمان الأطفال المشاركين في الاجتماع.

د. راصع

الحلقة النقاشية الخاصة بالتسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تختتم جلسات عملها

المشاركون يوصون بضرورة إصدار قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

المطالبة بزيادة الدعم الحكومي وإنشاء شركة لضمان القروض ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية

صنعاء / سبأ :

أوصى المشاركون في الحلقة النقاشية الخاصة بالتسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ،بضرورة إصدار قانون خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتضمين مشروع قانون الاستثمار الجديد والقوانين الأخرى نصوص قانونية بمزايا وتسهيلات لهذا القطاع.

وطالب المشاركون في الحلقة النقاشية التي نظمها أمس بصنعاء مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ،بتحديد نافذة واحدة لمنح التراخيص للمشاريع الصغيرة لتقليل الجهد والوقت والكلفة، وزيادة الدعم الحكومي لتلك المنشآت، وإصدار نصوص تضمن أسسا محاسبية ضريبية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وأكد المشاركون أهمية إنشاء شركة لضمان القروض الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (شركة تأمين) كأحد عوامل نجاح آليات التمويل، لتقليل حجم المخاطر، وتخفيف متطلبات رأس المال المطلوبة من البنوك نتيجة تلك القروض.

وتضمنت التوصيات منح رؤوس الأموال المستثمرة الإعفاءات الضريبية الملائمة، وحوافز النهوض بالتصدير من خلال إعفاءات ضريبية وجمركية، وحوافز للمشاريع الريفية، وللحرفيين والصناعات التقليدية، وضرورة قيام مصلحة الأراضي بمنح الأراضي بسعر تشجيعي للمستثمرين في قطاع الصناعات الصغيرة، وتخصيص وتجهيز مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة مجانية أو بأسعار رمزية.

وطالبت مجلس النواب بضرورة تلافي القصور في مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي لم يتضمن أية تسهيلات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي الحلقة النقاشية أشاد وكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد للتنمية والاستثمار عبدالله عبدالولي نعمان بمبادرة مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لعقد هذه الحلقة..واعتبرها مكملا للمؤتمرات والنقاشات الحكومية لتطوير هذا القطاع الحيوي الذي يشكل الركيزة الأساسية لأي نهوض صناعي وتنموي..مؤكدا أن اليمن أكثر حاجة إلى مساهمة هذا القطاع، وإيجاد الوسائل الرامية إلى إنعاشه وديمومته.

وقال:" اليمن غنية بالكثير من الحرف والصناعات والتي يمكن تطويرها لتصبح محركا أساسيا في الاقتصاد الوطني، بل إن المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي البيئة المثالية لرعاية ثقافة المبادرة وتوفر الاحتضان اللازم للنمو المستند إلى الإبداع وحسن الإدارة المالية، إضافة إلى مساهمتها الكبيرة في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر".

ودعا وكيل وزارة الصناعة والتجارة إلى تضافر كافة الجهود سواء من جانب الحكومة أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني لمواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج وطنية واضحة وفاعلة يؤدي فيه كل طرف دوره كاملا.. مستعرضا الجهود الحكومية في هذا الإطار والمتمثلة في إقرار إستراتيجية المنشآت الصغيرة وقانون بنوك التمويل الأصغر وغيرها من الجهود.

وقال" هذه الجهود ستعطي دفعة قوية لمساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال زيادة القنوات التمويلية لهذا القطاع بما يعمل على تفعيل وتنشيط مساهمته الحالية".

وأوضح نعمان أن وزارة الصناعة والتجارة تعمل على إنجاز إطار تنظيمي للصناعات الصغيرة في إطار قانون الصناعة الجديد، وإستراتيجية التنمية الصناعية لتنمية القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية لمشروعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل بيئة عملها، سواء من خلال تخصيص مساحات لها في المناطق الصناعية التي تتبنى إقامتها، أو تبسيط الإجراءات المتعلقة بمنح السجلات التجارية وكافة متطلبات استمرارية العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد المضي في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذا القطاع والمتمثلة في بناء القدرات وتحسين بيئة الأعمال للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتنويع أعمال القطاع وتطوير إطاره التنظيمي والقانوني، وتشجيع البنوك ومؤسسات التمويل لتوفير الإقراض للصناعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتقديم الدعم الفني لأصحاب المشاريع والمنشآت القائمة والجديدة.

من جانبه أشار رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي مصطفى نصر إلى أن هذه الحلقة تأتي عقب ندوة نظمها المركز قبل شهرين لمناقشة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي كشفت أن حجم التمويل لهذا القطاع لا يتجاوز 2 بالمائة من إجمالي تمويل المشاريع في اليمن.

ولفت إلى أن هذه الورشة إحدى الخطوات العملية للمساهمة في تعزيز دور هذا القطاع.

وقال:" نحن أمام محك حقيقي للخروج بمقترحات تخدم هذه القطاع لاسيما وأن قانون الاستثمار لم يحل بعد إلى مجلس النواب، فيما تجري المداولات حول قوانين مختلفة، كقانون ضريبة الدخل، وقوانين أخرى رهن النقاش والتداول".

ودعا رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي إلى تشكيل شبكة مساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضم قطاعات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والجهات الحكومية المعنية.

وناقش المشاركون في الحلقة ثلاثة أوراق عمل تناولت الأولى التسهيلات المقترحة للصناعات الصغيرة في قانون الاستثمار الجديد قدمها مدير عام الصناعات الصغيرة بوزارة الصناعة والتجارة ،والثانية حول رؤية لتطوير التشريعات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة قدمها رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، وتناولت الثالثة ملاحظات حول أهمية وجود نصوص قانونية لحماية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان نموها.

حضر الحلقة النقاشية عضو مجلس النواب علي العمراني ووكيل وزارة الصناعة والتجارة المساعد لقطاع الصناعة عبد الإله شيبان ومستشار وزارة الصناعة والتجارة للأمن الغذائي الدكتور محمد الحميري وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.